

الذكرى الخمسون لتسجيل القضية الجزائرية
في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة

أ. أحمد سعيود

جامعة الجزائر

تمر هذه السنة خمسون سنة على تسجيل القضية الجزائرية في جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة، وتتزامن هذه الذكرى مع الاحتفالات المخددة للذكرى الخمسين لثورة الفاتح من نوفمبر 1954.

لقد ضلت القضية الجزائرية شبه مجهولة في الأوساط العربية والدولية فلم يكن لما يعانيه الشعب الجزائري تحت حكم نير الاستعمار، ولا لكفاحه المستمر في التخلص من برائته غير صدى ضئيل يتردد بين الحين والحين، وبينما كانت قضيتا تونس والمغرب تستغرق نشاط الهيئات الدولية المختلفة كانت قضية الجزائر لا تحظى إلا بجزء يسير من العناية ويرجع ذلك إلى أن الاستعمار في الجزائر ضرب حول الجزائر نطاقا حديديا وأقام دون اتصالها ببقية العالم حواجز لم يكن من السهل اختراقها، وقد حاول المستعمر بشتى الوسائل القضاء على الكيان الجزائري إلى درجة أن غالبية دول العالم لا تعرف غير الجزائر الفرنسية.

ولفك هذا الحصار الذي ضربه الاستعمار الفرنسي على قضية الشعب الجزائري، حاولت الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ولاسيما بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة وبشتى الوسائل التعريف بالقضية الجزائرية وإعطائها البعد الدولي وطرحها على منظمة هيئة الأمم المتحدة خاصة عندما عقدت

اجتماعها في قصر شابو بباريس عام 1952، و لكن باءت جميع تلك المحاولات بالفشل، ولما اندلعت الثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1954، كررت جبهة التحرير الوطني نفس المحاولات التي كان قد بدأها حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية - عام 1948 وجعلت من تدويل القضية الجزائرية أحد أهم أهدافها الخارجية، وعملت على إخراج النزاع الجزائري الفرنسي الضيق ومن وضعه الناتج عن عدوان 1830 إلى وضع دولي يتحاكم فيه الوطن الجزائري ضد الأغراض الاستعمارية الفرنسية. ومن أجل تنفيذ خطة العمل التي حددتها جبهة التحرير الوطني عملت على هذه الأخيرة منذ الوهلة الأولى على جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله وذلك بمساندة كل الحلفاء الطبيعيين للثورة، وشرعت في التعريف بالقضية الجزائرية وبدأت بمحيطها المباشر أي الدول العربية باعتبارها الحليف الطبيعي للثورة نظرا للروابط المشتركة التي تربطها بالعالم العربي واحتضنت الشعوب العربية القضية الجزائرية بعد أن عرفت من ممثلي جبهة التحرير الوطني أهداف الثورة وعدالة مطالب الشعب الجزائري المكافح وأثرت هذه الشعوب على الموقف الرسمي لحكوماتها، بحيث لم يمض على اندلاع الثورة سوى شهرين حتى أبدت بعض الدول العربية الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة رغبتها في عرض القضية الجزائرية على هذه الهيئة، وكانت المبادرة من ممثل

المملكة العربية السعودية حيث رفع هذا الأخير في 05 جانفي 1955 مذكرة إلى مجلس الأمن، لفت فيها نظره إلى خطورة الوضع بالجزائر بحيث أصبح يهدد السلام والأمن العالميين⁽¹⁾، وقد كان لهذه المبادرة وقعها على العديد من الدول العربية وغير العربية التي كانت لم تبد موقفها بعد من الثورة الجزائرية وقد تبلور موقفها في مؤتمر باندونغ المنعقد في شهر أفريل 1955 حيث احتضن المؤتمر القضية الجزائرية وحقق وفد جبهة التحرير الوطني أول نجاح له على المستوى الدولي في باندونغ بإندونيسيا بصدور لائحة عن المؤتمر "تتص على حق الشعب الجزائري والمغربي والتونسي في تقرير المصير والاستقلال"⁽²⁾.

وضلت دول هذه الكتلة وفيه للمبادئ التي أقرها مؤتمر باندونغ، فلم تكاد تمر ثلاثة أشهر على انتهاء أشغال مؤتمر باندونغ حتى تقدمت أربعة عشر (14) دولة⁽³⁾ بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 26 جويلية 1955 تطلب فيها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة. وقد أوضحت هذه الدول صاحبة الطلب للأمين العام في المذكرة أهمية حق تقرير المصير في تكوين الأمم المتحدة، وأشارت إلى القرار رقم 637 الذي أقرته أغلبية أعضاء الجمعية العامة بشأن حق تقرير المصير وممارسة الحريات الأساسية، مع الإشارة إلى القرار الذي

اتخذته مؤتمر باندونغ وكذا تدهور الأوضاع بالجزائر مما يشكل تهديدا للأمن والسلم العالميين⁽⁴⁾.

وبعد أقل من شهر على تقديم هذه المذكرة وجه السيد محمد خيضر رئيس وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة مذكرة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحمل تاريخ 22 أوت 1955 طلب منهم على الخصوص الإسراع في تهيئة الظروف الضرورية لتسوية المشكل الجزائري بطرق سلمية وقد استند في المذكرة بصفة خاصة على البند المتعلق بحق تقرير المصير ومما جاء فيها: "إن الجزائريين يرغبون بشدة في إنهاء إراقة الدماء بالجزائر.

وهم مستعدون لتأييد أي مسعى للتسوية السلمية للمشكلة الجزائرية على أساس حق تقرير المصير الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة في ميثاقها" ودعا في هذه المذكرة الدول الأعضاء بأن تبذل قصارى جهدها لوضع حد عاجل لأعمال الإبادة الجارية ضد شعب أعزل وأن الوضع في الجزائر ما أنفك يتدهور يوما بعد يوم، وأصبح مصدر قلق وحيرة، إلى درجة أن السلام في حوض البحر المتوسط أضحي معرضا للخطر..."⁽⁵⁾.

وتزامنا مع العمل الدبلوماسي الذي كانت تقوم به الجبهة في الخارج لكسب تأييد الرأي العام العالمي وحمله على الاهتمام بالقضية الجزائرية، وفي الوقت الذي كانت فيه جبهة التحرير الوطني تستعد لعرض قضيتها على منظمة الأمم المتحدة في دورتها

العاشرة عام 1955، شن قادة الثورة بالداخل هجومات 20 أوت 1955، وأرادتها جبهة التحرير الوطني أن تكون متزامنة مع طرح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في دورتها العاشرة.

إن هذا الهجوم الذي قامت به جبهة التحرير الوطني كان يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف على الصعيدين الداخلي والخارجي، وسنقتصر على الأهداف الخارجية نظرا لارتباطها بالموضوع:

1 - إقناع الرأي العام الفرنسي والرأي العام الدولي بأن الشعب الجزائري ملتف حول جبهة التحرير الوطني كمثل له بدون منازع.
2 - وضع الهدف المغربي إلى جانب هدفه الرئيسي المتمثل في وضع المشكل الجزائري في المدار الذي عليه القضية المغربية كما أرادت أن تكون متزامنة مع الذكرى الثانية لخلع الملك المغربي عن العرش ونفيه، وهذا تضامنا مع المغرب الشقيق، وهنا نلقت الانتباه إلى إستراتيجية جبهة التحرير الوطني في المجال الدبلوماسي حيث ركزت جهودها على وحدة الكفاح والمصير المشترك للمغرب العربي والدور التضامني لهذه الدول.

3 - لفت انتباه أنظار العالم نحو حركة الكفاح المسلح بالجزائر خارجيا والرأي العام الدولي عشية انعقاد دورة الأمم المتحدة وذلك بقصد حمل الأمم المتحدة على مناقشة القضية الجزائرية وتدويلها وحتى تثبت للعالم أجمع أن في الجزائر ثورة عكس ما تروج له

فرنسا ، وبالفعل فقد تحققت أغلب هذه الأهداف بحيث كان لهذا الهجوم صداه الواسع على الصعيد الدولي وفي أروقة الأمم المتحدة وفي فرنسا نفسها بحيث خصص المجلس الوطني الفرنسي عدة أيام للتداول حول القضية الجزائرية. كما أعطى هذا الهجوم مصداقية للمجتمع الدولي بعدالة القضية الجزائرية⁽⁶⁾.
وقائع تسجيل القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة
(الدورة العاشرة):

بعد طلب الكتلة الأفرو-آسيوية في 26 جويلية 1955 المتضمن تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة استنادا إلى توصيات مؤتمر باندونغ، وطبقا للمادة 10 من النظام الداخلي للجمعية العامة، ألحقت طلبها بمذكرة توضيحية أكدت فيها على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبعدها أحيلت القضية الجزائرية على اللجنة السياسية للجمعية للدراسة. واعترض ممثل فرنسا السيد بينو وزير خارجيتها ورئيس الوفد في هذه الدورة على إدراج القضية في جدول الأعمال. وشن حملة دبلوماسية واسعة النطاق خارج أروقة الأمم المتحدة وبداخلها لإحباط هذا المسعى معتبرة أن موضوع الجزائر مسألة داخلية بحتة، و بالتالي فهو من اختصاص السيادة الفرنسية⁽⁷⁾.

كما أن المشاركين في الأمم المتحدة ليست لهم صلاحية النظر في هذه القضية وفقا لما ينص عليه ميثاقها (الفقرة الثانية من

المادة الأولى)، انطلاقاً من هذا فلا يحق للأمم المتحدة النظر في هذه القضية وليس لها صلاحيات ذلك، وقال أن الجزائر تشكل منذ عام 1834، جزءاً لا ينفصل عن الوطن الفرنسي وأن الجزائريون يعتبرون مواطنين فرنسيين ويدخلون في عداد الناخبين بمجرد بلوغهم الحادية والعشرين من العمر، وذكر أن العملات الجزائرية ممثلة في الجمعية الوطنية وفي مجلس الجمهورية على قدم المساواة مع العملات الفرنسية، مما يزيل كل شك حول انطباق أحكام الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة⁽⁸⁾.

وأضاف أن حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يخول للجمعية العامة أي اختصاص في الأمر؛ وأنه في الواقع مجرد وسيلة لتحقيق أحد مقاصد ميثاقها ولا يخضع تنفيذه لأي نص محدد يخول أي اختصاص بشأنه⁽⁹⁾.

لقد نشب جدال إجرائي واسع بين أنصار الجزائر من مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية الذين تصدوا لدحض حجج فرنسا وادعائها وتأويلاتها لبعض البنود التي يتضمنها ميثاق المنظمة وبين فرنسا خاصة وأن الجزائر في نظر هذه الأخيرة تشكل منذ عام 1834 جزءاً لا ينفصل عن الوطن الفرنسي الأم، وأن الجزائريين يعتبرون مواطنين فرنسيين وتدخّل عدد من الممثلين منهم ممثل الاتحاد السوفيتي والباكستان وتايلاندا والعراق والهند، وطلبوا كلهم إدراج القضية في جدول الأعمال، وقالوا أن الجزائر قد

سادها منذ أول نوفمبر 1954 حالة هي في حقيقتها حالة حرب واستندوا في طلبهم إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال إلى الفقرتين 2 و4 من المادة 1، وإلى الفقرة 4 من المادة 2، وإلى المادة 10، والفقرة 2 من المادة 14 من الميثاق. ورأوا أن هذه النصوص تجعل هذا الأمر من اختصاص الجمعية العامة، وأن الفقرة 7 من المادة 2 غير منطبقة في هذه الحالة⁽¹⁰⁾.

وأشاروا إلى أن الجزائر كانت لغاية عام 1830 بلدا مستقلا ذا سيادة ولم يتم احتلاله نهائيا بالقوة إلا بعد ذلك التاريخ بثلاثين سنة. كما بينوا أن المساواة السياسية التي يزعم ممثل فرنسا أن الجزائريين يتمتعون بها لا وجود لها على أرض الواقع. بل على العكس من ذلك يشهد الواقع على أن الجزائريين لا يملكون حقوق المواطنين الفرنسيين ذاتها، وأن الجزائريين لا يعاملون معاملة الفرنسيين.

وفي مقابل ذلك صرح ممثلو بريطانيا وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا أن قضية الجزائر تختلف في طبيعتها عن قضية المغرب وتونس اللتين كانتا من المحميات بينما الجزائر جزء من فرنسا.

وأضافوا أن الدول التي اقترحت إدراج القضية في جدول الأعمال إنما تتشد في الواقع إقرار سلوك يرمي إلى أحداث تغييرات سياسية

في خريطة الجمهورية الفرنسية. ولاشك أن مطلباً كهذا يتنافى والفقرة 7 من المادة 2 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للجنة السياسية للأمم المتحدة فقد أوصت من جانبها بتاريخ 22 سبتمبر 1955 بعدم إدراج القضية الجزائرية في جدول الأعمال. وقد اتخذت اللجنة قرارها هذا بأغلبية ثمانية أصوات مقابل خمسة وامتناع اثنان عن التصويت⁽¹¹⁾.

وقد قامت الجمعية العامة بالنظر خلال ثلاث جلسات متوالية في تقرير اللجنة السياسية المتعلق بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية. وقد برر ممثلو الدول المعارضة لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية رفضهم هذا بأنه من الأحسن ولأسباب عملية سياسية عدم مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

وقالوا أن فرنسا قد برهنت في مناسبات أخرى عن مقدرتها في حل مشاكلها بنفسها وأن مقصد بعض الجهات هو بلا ريب أن يفسدوا على فرنسا مساعيها لإقامة رابطة حرة بينها وبين أقاليمها في ما وراء البحار، واحتج هؤلاء أيضاً بأن الجمعية العامة لا تملك من الناحية القانونية الاختصاص اللازم للنظر في القضية الجزائرية، وقالوا أنه لا يمكن الاحتجاج على غرار ما قال به مقترحو إدراج القضية في جدول الأعمال بأن مبدأ تقرير المصير الوارد في المادة الأولى والمادة 5 صراحة وفي ديباجة الميثاق ضمناً

يجب الفقرة 7 من المادة 2، كما أوضحوا أن الدول الأعضاء، في سعيها لتحقيق المقاصد المنصوص عليها في المادة الأولى من الميثاق هي ملزمة في الواقع بالعمل طبقا للمبادئ المنصوص عليها في المادة 2 بما في ذلك المبدأ المذكور في الفقرة 7 من هذه المادة .

وأضافوا أنه لا يمكن أن يقوم بين الجزائر وفرنسا نزاع دولي وأنه ليس هنالك من تهديد للسلم والأمن الدوليين في ذلك الجزء من العالم. وأنه يتعين بالتالي أن تجب الفقرة 7 من المادة 2 حسب صريح نصها جميع نصوص الميثاق الأخرى وقالوا أخيرا بعدم انطباق المادة 25 على النزاع المعروض نظرا إلى أنه نزاع داخلي وليس دولي⁽¹²⁾.

وأشار ممثل فرنسا بعد ذلك إلى أنه منذ عام 1830 والجزائر تشكل جزءا لا يتجزأ عن فرنسا إلى أن هذا واقع لم ينازعها فيه أحد وقال أن الحكومة الفرنسية تعتقد أن الجمعية العامة إذا ما قررت بالرغم من كل ذلك إدراج القضية في جدول أعمالها فإن عاقبة قرارها هذا ستكون أوخم بكثير على الأمم المتحدة منها على فرنسا إذ أن مستقبل الأمم المتحدة سوف يصبح عرضه للخطر لعدم وجود ما يمنع أية دولة من الدول الأعضاء من التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بما في ذلك الأمور التي تتصل بوحدة إقليمها وسلامة حدودها، وردا على ذلك احتج الممثلون الذين أيدوا إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية بأنه لم يقصد

بالفقرة 7 من المادة 2 تعطيل نصوص الميثاق الأخرى وبالتالي تخييب آماني الشعوب في الحرية وتوقهم إليها وأن في وسع الجمعية العامة لو أرادت ذلك أن تعتبر استمرار النزاع وإراقة الدماء في الجزائر تهديدا حقيقيا لصيانة السلم والأمن الدوليين⁽¹³⁾، ومضى مؤيدو الإدراج قائلين أن كل ما هو مقترح على كل حال هو مناقشة قضية الجزائر لا مطالبة فرنسا بإخضاعها للتسوية وأن للجمعية العامة بمقتضى المواد 10 و11 و14 و25 من الميثاق أن تناقش أية مسألة تدخل ضمن نطاق الميثاق وأضاف كذلك مؤيدو الإدراج بأن القول بأن الجزائر جزء لا ينفصل عن فرنسا الأم وتبعا لذلك فإن النظر في القضية غير ممكن دعوة غير جدية، وأوضحوا أن التسليم بقبول هذا الإدعاء معناه التشكيك في ذات الأسس التي يرتكز عليه وجود أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي كانت في إحدى فترات تاريخها مجرد إقليم تابع لدولة أم وبينوا أن حقيقة ما يطلب من الجمعية العامة عمله ليس هو التدخل في الشؤون الداخلية لدولة من الدول الأعضاء بل مناقشة مشكلة استعمارية، وبعد هذه المناقشات الحادة أجرت الجمعية العامة في 30 سبتمبر 1955 اقتراعها فتم التصويت بأغلبية 28 صوتا مقابل 27 صوتا وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت⁽¹⁴⁾.

وكان هذا الموقف بمثابة الصاعقة التي هزت موقف فرنسا، فانسحب "بينو" وزير خارجية فرنسا وقائد الوفد الفرنسي

في هيئة الأمم المتحدة من الجلسة وامتنع من المشاركة في مناقشة المسائل الأخرى، وعلق على نتيجة هذا الاقتراح فقال ممثل فرنسا أن حكومته لا يسعها قبول أي تدخل من الجمعية العامة في أمر يخص فرنسا، كما أنها ستعتبر أية توصية قد تصدرها هذه الجمعية في هذا الأمر توصية باطلة وعديمة الأثر، أما بالنسبة للجنة الأولى المكلفة بالنظر في القضية ورفع تقرير بشأنها فقد أنهى رئيسها إلى علم أعضاء الجمعية بتاريخ 23 نوفمبر أنه تلقى من الممثلين الدائمين الإكوادور والشيلي وكوبا وكولومبيا رسالة تتضمن اقتراحا ينص على أن تلغي الجمعية العامة القضية الجزائرية من جدول أعمالها وفقا للمادة 22 من نظامها الداخلي، لكن اللجنة الأولى قررت بناء على اقتراح ممثل الإكوادور تأجيل مناقشتها للقضية الجزائرية لغاية 25 نوفمبر وذلك تمكينا لأعضاء الجمعية من مواصلة مشاورتهم بشأن هذه القضية، أما ممثل الهند، كريستان منون فقد قدم من جانبه بتاريخ 25 نوفمبر اقتراحا إجرائيا تمثل في:

أن الجمعية العامة تقرر عدم المضي في النظر في البند الذي يحمل العنوان التالي "القضية الجزائرية"، وتعتبر لذلك أن هذا البند من بنود جدول أعمال دورتها العاشرة لم يعد في حكم القضايا المعروضة عليها وأشار ممثل الهند إلى أن القرار يسري على الدورة العاشرة وحدها حيث أنه لا يجوز للجمعية في دورة من دوراتها أن

تصدر قرار لدورة لاحقة، وأضاف أن اعتماد اقتراحه الإجرائي لا يمس وجهات النظر التي أعربت عنها الوفود بشأن المشكلة المنظورة في نواحيها المختلفة.

وقد أعلن رئيس اللجنة الأولى اعتماده لهذا الاقتراح، بعد أن لاحظ عدم وجود أية اعتراضات عليه⁽¹⁵⁾، وقد قررت الجمعية العامة المنعقدة في 25 نوفمبر اعتماد مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى دون مناقشة. (قرار رقم 909 للدورة 10)⁽¹⁶⁾.

وأبدى عدد من الممثلين أسفهم لغياب فرنسا وعدم اشتراكها في مناقشات الجمعية كما أعربوا عن أملهم في أن تعود فرنسا إلى مكانها عما قريب، للمشاركة في إيجاد تسوية سليمة للقضية الجزائرية إلى جانب ذلك أكد عدد من الممثلين اختصاص الجمعية العامة في معالجة قضية الجزائر، وأشاروا إلى أن قرار الجمعية العامة بعدم المضي في النظر في الموضوع لا يعني أن الأمم المتحدة لن تتناول هذه القضية في تاريخ لاحق إذا فشلت فرنسا في جهودها التي تبذلها للوصول إلى تسوية لهاته القضية⁽¹⁷⁾.

وبخصوص هذا التأجيل يقول السيد محمد يزيد: "بعد أن تأكد في كواليس للأمم المتحدة أن تصويتا جديدا قد يحدث بشأن القضية الجزائرية بموجب أحد بنود المادة 22 من النظام الداخلي للجمعية العامة؛ وخوفا من أن تميل الكفة لصالح فرنسا خاصة وأن الفارق في الأصوات صوت واحد فقط، وبعد مشاورات

مع الوفود العربية ووفود الكتلة الإفريقية الآسيوية؛ وحتى لا يضيع هذا الفوز الذي حققته جبهة التحرير الوطني في أول حضور لها في الأمم المتحدة... استقر الرأي على قبول الاقتراح الذي تقدم به مندوب الهند القاضي بتأجيل القضية الجزائرية في هذه الدورة".

ويعلق الباحث **خالفة معمري** على هذا التأجيل بأنه مسألة ظرفية فقط وأن الجميع من مؤيدين ومعارضين كانوا متفقين على أن القضية قضية وقت وأن هذا التأجيل ليس معناه صرف النظر كلية عن القضية... ويضيف أن الفقرة 7 من المادة 2 لم تعد حاجزا في طريق مناقشة القضية الجزائرية⁽¹⁸⁾.

وفي نفس هذا الاتجاه يرى الدكتور **قنان** "...أن اللائحة التي أصدرتها الجمعية العامة جاءت لتفوّت الفرصة على مشروع لائحة مضادة اقترحتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والتي تتضمن تأجيل مناقشة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية، ولمواجهة هذه المناورة اقترح مندوب الهند - **كريستامنون** - مشروع اللائحة التي سبقت الإشارة إليها والتي تضمنت قبول إدراج القضية في جدول الأعمال مع تأجيل مناقشتها و هو ما يمثل نجاحا كبيرا على طريق تدويل القضية الجزائرية حققته جبهة التحرير الوطني بفضل المساعدة الفعالة التي قدمتها الدول العربية الشقيقة و الدول الصديقة"⁽¹⁹⁾.

وعلقت جريدة المقاومة في عددها الثاني على هذا التأجيل فكتبت في افتتاحيتها "إن هذا الإرجاء نفسه هو عنصرا آخر من عناصر نجاح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة في دورتها الحالية يضاف إليه عنصر آخر تعتبره الجزائر والمغرب العربي كله أهم قوة أصبحت تتمتع بها القضية الجزائرية في الأمم المتحدة و نعني به عضوية تونس و المغرب في الهيئة الدولية الكبرى"⁽²⁰⁾.

وهي بهذا تعتبر أن دخول تونس و المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة يعد مكسبا لجبهة التحرير الوطني ويعزز مركزها في هذه الهيئة.

الهوامش:

- 1 - أنظر: المجاهد (اللسان المركزي لجبهة وجيش التحرير الوطني) العدد 10 بتاريخ 05 ديسمبر 1957 ص 09.
- 2 - مركز الأرشيف الوطني، رصيد الكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علبة رقم 99.
- 3 - الدول هي: مصر، ليبيا، لبنان، سوريا، العراق، المملكة العربية السعودية، اليمن، إيران، أفغانستان، باكستان، الهند، بورما، تايلاند، أندونيسيا ثم انضمت إليهم ليبيا في أول أوت 1955. انظر محمد يزيد: الجزائر الأحداث رقم 1040، 19 - 25 سبتمبر 1985.
- 4 - مركز الأرشيف الوطني، رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، علبة رقم 1.2
- 5 - Khalefa MAAMERI, Les Nations Unis face à la question algérienne, D.E.N., Alger, S 1954-1962 PP. 22-252
- 6 - أنظر: زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1989، ص ص 93 - 94.
- 7 - جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1994 ص 12.
- 8 - م.أ.و، رح.م.ج.ج، مصدر سابق، علبة رقم 99.
- 9 - Khalefa MAAMERI , op .cit., P. 32
- 10 - Ibid, PP. 33-34
- 11 - أنظر: المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، الجزائر، وزارة الإعلام، ط 1984، العدد 5، 12 جانفي 1957، ص 6.
- 12 - Khalefa MAAMERI, op .cit., P. 35
- 13 - Ibid.
- 14 - صوتت لصالح إدراج القضية الجزائرية الدول الآتية:

المصادر العدد 13

- أفغانستان، الأرجنتين، بورما، روسيا البيضاء، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، اليونان، غواتيمالا، الهند، أندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تايلاندا، أوكرانيا، ليبيريا، المكسيك، باكستان، الفلبين، بولاندا، الإتحاد السوفياتي، الأوروغواي، اليمن، يوغوسلافيا.
- أما الدول المصوّتة ضد التسجيل فعددها 27 دولة، و هي: أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوريا، الدانمارك، الدومينيك، فرنسا، هايتي، الهندوراس، إسرائيل، لوكسمبورغ، هولاندا، زيلاندا الجديدة، نيكاراغوا، باناما، البيروا، السويد، تركيا، إتحاد جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية.
- أما الدول التي أمسكت عن التصويت فهي 05: الصين الوطنية، السالفادور، إثيوبيا، إسلاندا، البراجواي.
- 15** - أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 16 جوان 1955 - 15 جوان 1956، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، ص ص 27 - 29.
- 16** - أنظر: الدكتور، يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، طبعة 2، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1996 ص ص 304 - 305.
- 17** - انظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 16 جوان 1955 جوان 1956، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، ص ص 27 - 29
- 18-** Khalefa MAAMERI, op. cit., P. 81
- 19** - قنان: تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة، النقلة النوعية لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني في الذاكرة. منشورات المتحف الوطني للمجاهد العدد 4، 1996، ص ص 13، 14.
- 20** - انظر جريدة المقاومة الجزائرية، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، الجزائر، وزارة الإعلام، ط 1984، العدد 2، 15 نوفمبر 1956 ص ص 1 و 12.

